ورواياتها الحنفي قال لابن العماد وصوظاهر اذ لولا تعلق بنفس
الفاظها ثواب خاص لما جاز تغييرها وروايتها بالمعنى لان
ما تعلق به حكم شرعي لا يجوز تغييره بخلاف القرآن فانه
معجز واذا كانت قراءته المجردة لا ثواب فيها لم يكن في استماعه
المجرد عام ثواب بالاولى واعترض بعضهم بالثواب وهو الاوجه
عندي لان سماعها لا يخلو من فائدة لو لم يكن الا هو بركته
صلى الله عليه وسلم على القارئ والمستمع فلا ينافي ذلك قولهم
ان سماع الاذكار مباح لا مسنون اه من فتاويه الحديثية
والله سبحانه وتعالى اعلم

علم اصول الفقه

هو مركب اضافي من اصل وهو ما ينبني
عليه غيره كالدليل للفرع وهو ما يبنى على غيره كالمدلول
وهو الفقه هنا وانما شرف على اصله لانه مقصود لذاته
والاصل لغيره ثم نقل عن معناه الاضافي وهو الادلة
المنسوبة للفقه وجعل علما بالغلبة على هذا العلم الخاص
من غير نظر للاضافة مع ان ادراج هذا العلم مما عظم وقعه
وكثر نفعه كما قال الناظم رحمه الله تعالى

اما اصول الفقه فهو مما كثر من دارسي العلوم فائدة كيف لا وعليه بنى الفقه

الذي

الذي هو مدار الدين وبيانه هو في العلوم اشتهر الغزارة
فوائده واول من ابتكره الامام الشافعي اجابة عن سؤال عنه
والف فيه كتاب الرسالة التي ارسلها لابن مهدي وهي مقدمة الاكمل
وبعض تعريفاته المرضية بل ارضاها ادلة الفقه وهي جمع
كما سياتي بخلاف غير ادلة الفقه كالفقه وادلة غير الفقه
كادلة الكلام اجمالية اي غير المعينة كمطلق الامر والنهي
وفعله صلى الله عليه وسلم والاجماع والقياس والاستصحاب
المجموع على اولها انه للوجوب حقيقة وثانيها بانه للندب
كذلك وبقيتها بانه مجمل وبتراجيح بخلاف التفصيلية كافعلوا
الصلاة ولا تقربوا الزنا وصلاته صلى الله عليه وسلم في الكعبة
والاجماع ان لبنت الابن السدس مع بنت الصلب حيث
لا عاصب لها وقياس الارز على البر واستصحاب العلماء
لمن شك في بقائها فليست منها وانما يذكر بعضها للتمثيل
والاقتضاء محل نظر الفقيه اي مع بقية الادلة لانها
بالترجيح عند التعارض ونحو المذكور في باب السادس
وحال صاحب استدلال اي صفات المستدل بها
المذكورة في السابع وتسمى شروط الاجتهاد فاختص في سبعة ابواب
وموضوعها ادلة الفقه الاجمالية وواضعها الامام الشافعي

Copyright © King Saud University